

التعبير القرآني بالجملة الاسميّة والفعليّة بين علماء التّحو والبيان

أ. م. د. حمديّة موحان حمود

جامعة بغداد

كلية العلوم الإسلاميّة

The Qur'anic expression is both nominal and actual between the
grammar and the statement

Dr. Assistant Professor : Hamdiyah Mohan Hammood

In the name of of Allah the Merciful

Abstract

Praise be to God who favored the Koran to all nations, and gave us what did not come to any of the worlds, and prayers and peace be upon our master Muhammad and his good and pure family, and companions Almgaym. After: The Holy Quran does not expire its wonders and do not read it as long as life, and the Arabs realized the miracle of their Arab fluency and sound, and God gave them the taste of sound, and clarity, and statement, and sensitive sense, and this was the Holy Quran the focus of their thinking, the goal of most of their writings, And the statement in his miraculous, and they took care of it. It was the theory of systems developed by Imam Abdul Qahir al-Jarjani (d. 471 e) and is not only the meanings of grammar in the Koranic systems to reveal the mystery of his miracle. He elaborated on the importance of grammar and explained the need for him to reveal the meanings of speech systems in his various forms. He thus meets with most contemporary linguists who are interested in extracting the laws that the relations between the elements make.

□ المقدمة

الحمد لله الذي فضلنا بالقرآن على الأمم أجمعين، وآتانا به ما لم يؤت أحداً من العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، وصحبه الغر الميامين. أما بعد: فإن القرآن الكريم لا تنقضي عجائبه ولا تملُّ قراءته مادامت الحياة، وقد أدرك العرب إعجازه بفطرتهم العربية السليمة، وبما وهبهم الله تعالى من ذوق سليم، وفصاحة، وبيان، وحس مرهف، ولهذا كان القرآن الكريم محور تفكيرهم، وهدف أكثر مؤلفاتهم، وقد أفاض علماء النحو والبيان في إعجازه، واعتوا بالنحو عناية فائقة به. فكانت (نظرية النظم) التي طورها الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) وليست هي إلا توخي معاني النحو في النظم القرآني للكشف عن سر إعجازه اشتمل البحث على تمهيد وثلاثة مباحث، تناولت في (المبحث الأول): الجملة الاسمية: المبتدأ. الخبر. و (المبحث الثاني): الجملة الفعلية وما يتعلّق بها: أفعال المقاربة. التعدي واللزوم في الأفعال. العدول عن الماضي إلى المستقبل. منصوبات الأسماء: الحال التمييز و (المبحث الثالث): التعبير بالجملة الاسمية أو الفعلية والفرق بينهما دلاليًا وختمت البحث بخاتمة تضمنت خلاصته ونتائجه، أعقبها ثبت بمصادر البحث ومراجعته.

التمهيد

علم النحو من العلوم المتقدّمة التي ظهرت من علوم اللسان العربي جميعاً، يقول ابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ): ((والذي يتحصل أن الأهم المقدم منها هو النحو، إذ به تتبين أصول المقاصد بالدلالة، فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة))^(١)، لذا كان النحو المعين على ((فهم معاني الكتاب والسنة، ومسائل الفقه، ومخاطبة العرب بعضهم بعضاً))^(٢). ولهذا أسهب عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) في الكلام على أهمية النحو، وأوضح مدى الحاجة إليه في الكشف عن معاني نظم الكلام في صورته المتنوعة، وهو بهذا يلتقي مع معظم الأسننيين المعاصرين الذين يعنون باستخراج القوانين التي تحدثها العلاقات بين العناصر. وعدّ الإعراب أداة الكشف عن المعنى، وتبيين المقصود من الكلام، بالكشف عن علاقة الألفاظ بعضها ببعض، وأكد على صلة المعنى بالإعراب، بالكشف عن أثر المعنى في تحديد الإعراب. ونظرية (النظم) التي جاء بها تقوم على توخي معاني (النحو) في الكلام، وهي الأساس الذي اعتمد عليه في كتابه: (دلائل الإعجاز)، إذ يقول: ((اعلم أن ليس (النظم) إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو)، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيءٍ منها، وذلك أنا لا نعلم شيئاً بينغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في (الخبر) إلى الوجوه التي تراها في قولك: (زيد منطلق)، و (زيدٌ ينطلق)، و (ينطلق زيدٌ)،

و(منطلقٌ زيدٌ)، و(زيدٌ المنطلقُ)، و(المنطلقُ زيدٌ)، و(زيدٌ هو المنطلقُ)، و(زيدٌ هو منطلقٌ)..... فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً وخطؤه إن كان خطأ إلى(النظم) ويدخل تحت هذا الاسم، إلاً وهو معنى من معاني(النحو) ((^٣)).

المبحث الأول الجملة الاسمية

أ - المبتدأ

اعتمد النحويون الرتبة أساساً لتصنيف الجملة العربية، فالجملة التي تبدأ بالاسم: اسميةٌ عندهم، والجملة التي تبدأ بالفعل: فعلية عندهم، يقول ابن عقيل(ت٧٦٩هـ): ((ولا يتركب الكلام إلا من اسمين، نحو: (زيدٌ قائمٌ)، أو من فعلٍ واسمٍ كـ(قام زيدٌ)))^(٤)، وفي الجملة الاسمية تتقدم رتبة المبتدأ على الخبر، يقول ابن عقيل: ((الأصلُ تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر، وذلك لأنَّ الخبر وصفٌ في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف))^(٥)، وفي الجملة الفعلية تتقدم رتبة الفعل على الفاعل، يقول ابن عقيل: ((حكم الفاعل التأخر عن رافعه، وهو الفعل أو شبهه، نحو: (قام الزيدان)، و(زيدٌ قائمٌ غلاماً)، و(قام زيدٌ)، ولا يجوز تقديمه على رافعه))^(٦). إنَّ مفهوم الجملة الاسمية عند علماء البيان يختلف عن مفهومها عند النحاة، فقد ذكر عبد القاهر الجرجاني في تعريفه المبتدأ والخبر: ((أنَّ المبتدأ) لم يكن مبتدأ؛ لأنه منطوق به أولاً، ولا كان (الخبر) خبراً؛ لأنه مذكورٌ بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ؛ لأنه مسندٌ إليه ومثبتٌ له المعنى، والخبر خبراً؛ لأنه مسندٌ ومثبتٌ به المعنى))^(٧). وذكر الجرجاني أنَّك في قولك: (زيدٌ منطلقٌ) قد أثبتَّ (الانطلاق) لـ(زيدٌ) وأسندته إليه، فـ(زيدٌ) مثبتٌ له، و(منطلقٌ) مثبتٌ به، فالمبتدأ هو الذي يثبت له المعنى ويسند إليه، والخبر هو الذي يثبت به المعنى ويسند، ولو كان المبتدأ سمي بذلك؛ لأنه مبتدأ ومقدمٌ في اللفظ ومبدوءٌ به، لكان يجب أن يخرج عن كونه مبتدأ عند قولنا: (منطلقٌ زيدٌ)، ولكان قولهم: (إنَّ الخبر مقدمٌ في اللفظ، والنية به التأخير) غير جائز، وكذلك إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين، فعند ذكرنا(المُسندُ)، الذي هو الخبر، نثبت معنى للمبتدأ الذي هو(المُسندُ إليه)، فإنَّ قولنا: (الحبيب أنت) يختلف عن معنى قولنا: (أنت الحبيب)؛ لأنَّ معنى(الحبيب أنت) أنه لا يفصل بينك وبين مَنْ تحبه إذا صدقت المحبة، وأن مثل المتحابين مثل نفس يقتسمها شخصان، في حين قولنا: (أنت الحبيب) يعني أنك تخصه بالمحبة من بين الناس، وهذا ما عناه المتنبى بقوله:

أنت الحبيب ولكني أعودُ به
من أن أكونُ محباً غيرَ محبوبٍ^(٨)

وهكذا يتبين لنا أن المبتدأ إنما سمي بـ(المُسندُ إليه)؛ لأنَّ معنى الخبر يسند إليه ويثبت له، وليس لأنه جاء في بداية الكلام^(٩). وذكر الجرجاني أن المبتدأ إذا كان اسم فاعلٍ ثبتت له صفةٌ من الصفات، وجعلنا صاحب الصفة في المعنى خبراً عنه، فإنه يختلف عن غرض الكلام إذا عكسنا نظمه، فقولنا: (المنطلقُ زيدٌ) يختلف في معناه عن قولنا: (زيدٌ المنطلقُ)، ففي قولنا: (زيدٌ المنطلقُ) قد علم أن انطلاقاً قد كان، وعرف السامعُ به، إلاً أنه لم يعلم أمين زيدٍ كان أم من عمرو؟، فإذا قلت: (زيدٌ المنطلقُ) أزلنا هذا الشك وقنعنا بأنه كان من(زيد)، بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز. وإذا قلنا: (المنطلقُ زيدٌ) فإن المعنى يختلف، وذلك أنك رأيت إنساناً ينطلق بعيداً منك، ولم تثبته(أزيدٌ هو أم عمرو؟)، فقال لك صاحبك: (المنطلقُ زيدٌ) أي: إن الشخص الذي تراه منطلقاً من بعيدٍ هو زيدٌ^(١٠). وتكلم العلوي(ت٧٤٩هـ) على تنكير(المُسندُ إليه)، فذكر أنه ينكر إمَّا للإفراد، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ﴾ القصص ٢٠، وإما للنوعية، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ البقرة ٧ أي: على أبصارهم نوعٌ من الغشاوات المغطية، وإما للتكثير، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ فاظر ٤، أي: رسلٌ كثيرون، لهم شأن عند الله تعالى وقدرٌ عظيم، خصهم بمعجزاتٍ باهرة وآياتٍ عظيمة، وإما للتعظيم، نحو قوله تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾[التوبة ٧٢]، أي: رضوانٌ لا تحيط بوصفه العقول^(١١). وتكلم أيضاً على

تعريف المُسند إليه بالإضمار، أو بالعلميّة، أو بالإشارة، أو بالموصوليّة، أو باللام، أو بالإضافة، فمن تعريفه بالإضمار قوله تعالى: **﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾** القصص ٣٠، وقوله تعالى: **﴿نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَنْ فِيهَا﴾** العنكبوت ٣٢، ومن تعريفه بالعلميّة قوله تعالى: **﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾** آل عمران ٢، ومن تعريفه بالإشارة للتعظيم قوله تعالى: **﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾** البقرة ٢، أو للتحقير قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾** آل عمران ١٧٥، ومن تعريفه بالموصوليّة للتعظيم قوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾** الشورى ٢٢، أو لزيادة التقرير قوله تعالى: **﴿وَرَأَوْتَهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾** يوسف ٢٣، ومن تعريفه باللام قوله تعالى: **﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾** العصر ١-٢، ومن تعريفه بالإضافة قوله تعالى: **﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾** البقرة ١٨٦^(١٢). ويكون تعريف المسند إليه بالإضمار في مقام التكلّم نحو قولنا: (أنا ضربت)، أو في مقام الخطاب نحو: (أنت ضربت)، أو في مقام الغيبة نحو: (هو ضرب)، والأصل في هذا النوع من التعريف أن يكون في خطاب شخص معين، وقد يترك إلى غير معين، وذلك ليعم الخطاب كل مخاطب، نحو قوله تعالى: **﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾** السجدة ١٢، فليس المقصود هنا مخاطباً معيناً دون مخاطب، بل كلّ من تتأتى منه الرؤية داخل في هذا الخطاب. وأما تعريفه بالعلميّة فلغرض إحضاره بعينه في ذهن السامع، وذلك بإيراده باسم مختص به، نحو قوله تعالى: **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** الإخلاص ١، وإما لتعظيمه بالكنى والألقاب المحمودة، أو لاهانتها بالكنى والألقاب المذمومة. وأما تعريفه بالموصوليّة فلعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى ما جاء صلة، نحو قولك: (الذي كان معنا أمس رجل عالم)، وإما لزيادة التقرير نحو قوله تعالى: **﴿وَرَأَوْتَهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾** يوسف ٢٣، تنزيهاً ليوسف عليه السلام عن الفحشاء، وإما للنفخيم نحو قوله تعالى: **﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾** طه ٧٨. وأما تعريفه بالإشارة فلتمييزه أكمل تمييز، لصحة إحضاره في ذهن السامع بوساطة الإشارة، نحو: (هذا أبو الصقر فرداً في محاسنه)^(١٣)، وقد يأتي للتحقير في حالة القرب نحو قوله تعالى: **﴿وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي يَذَّكُرُ الْآيَاتِ﴾** الأنبيا ٣٦، وقوله تعالى: **﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا لِّفِرْقَانٍ﴾** ٤١، وقد يأتي للتعظيم في حالة البعد، نحو قوله تعالى: **﴿الْم * ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾** البقرة ١-٢ وذلك ذهاباً إلى بعد درجته، أو يأتي لتعريفه بعد أوصاف نحو قوله تعالى: **﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾** البقرة ٥، إذ أفاد اسم الإشارة الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح، وإما لاعتبار آخر مناسب. أما تعريفه باللام فلا إشارة إلى معهود بينك وبين مخاطبك، كأن يقول لك قائل: (جاعني رجل من قبيلة كذا)، فتقول: (ما فعل الرجل؟)، وعليه قوله تعالى: **﴿وَلَيْسَ الذَّكْرُ كَالْأُنثَى﴾** آل عمران ٣٦، أي: وليس الذكر الذي طلبت كالأُنثى التي وهبت لها، وأما لإرادة الحقيقة نفسها، نحو قولك: (الدينار خير من الدرهم)، ونحو قوله تعالى: **﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾** الأنبيا ٣٠، أي: جعلنا حقيقة كل شيء حي من هذا الجنس الذي هو الماء. أما تعريف (المُسند إليه) بالإضافة إلى شيء من المعارف، فقد يتضمن تعظيماً لشأن المضاف إليه نحو: (عبدي حضر) تعظيماً لك، أو تعظيماً لشأن المضاف نحو: (عبدُ الخليفة ركب) تعظيماً للعبد بأنه عبد الخليفة، أو تعظيماً لغير المضاف والمضاف إليه، نحو: (عبدُ السلطان عند فلان) فتعظم شأن (فلان)^(١٤).

ب- الخبرُ ذكر أغلب النحاة أنَّ (الخبر) هو: الجزء المتم لفائدة الإخبار عن المبتدأ، فقد ذكر المبرّد (ت ٢٨٥هـ) أن: ((الفائدة للسامع في الخبر))^(١٥). وقال ابن السراج (ت ٣١٦هـ) في (الخبر): ((هو الذي يستفيده السامع، ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك إذا قلت: (عبد الله جالس)، فإنما الصدق والكذب وقعا في (جلوس عبد الله)، لا في (عبد الله))^(١٦). فالخبر تابع للمبتدأ، أو شريكه في الفائدة، فلا يكون خبراً حتى يكون مبتدأ، ولذا عدت طائفة من المحدثين الخير تابعاً للمبتدأ، وذلك أنه عين المبتدأ، وأنه صفة متحققة له، يوافقه في الإعراب، وفي التذكير والتأنيث^(١٧)، (ولم يكن ليكون مرفوعاً إلا لأنه وصف للمُسند إليه أو المبتدأ، وعلى هذا بنى الكوفيون رأيهم في ارتفاع الخبر، فهو مرفوع إذا كان

عين المبتدأ، كـ(قائم) و(أخوك) في قولنا: (بكرٌ قائم) و (عمرو أخوك)، وهو منصوبٌ إذا لم يكن عينه، نحو: (محمد عندك، أو أمامك)، فحيث لم يكن(عندك) أو(أمامك) هو المبتدأ، أو وصفاً مطابقاً للمبتدأ، (نصباً)^(١٨)، مستنديّن في ذلك إلى قول سيبويه(ت١٨٠هـ): ((إن المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو))^(١٩). أمّا الخبرُ عند البيانين فعند الجرجانيّ ينقسم على نوعين: (أحدهما): خبرٌ هو جزءٌ من الجملة لا تتم الفائدة دونه، وهو خبر المبتدأ في نحو قولنا: (زيدٌ منطلقٌ)، والفعلُ في نحو: (خرج زيدٌ). (والآخر): خبرٌ ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادةٌ في خبرٍ آخر، سابق له، ويأتي في الحال نحو: (جاءني زيدٌ ركباً)؛ لأنّ الحالَ خبرٌ في الحقيقة، إذ تثبتُ به المعنى لذي الحال، كما تثبتُ بخبر المبتدأ المعنى للمبتدأ، والفرق بين هذين الخبرين هو أنّ خبر المبتدأ يثبتُ به المعنى للمبتدأ من غير وساطةٍ بينهما، ومن غير أن يتسبب بغيره إليه. أما الحال، في نحو: (جاءني زيدٌ ركباً)، فإنك تثبتُ به الركوب لزيدٍ، إلّا أنّك زدتُ به معنىً على إخبارك عنه بالمجيء، بأن جعلته بهذه الهيئة في مجيئه، فأنت لم تثبتُ الركوب لزيدٍ مباشرةً، وإنما أثبتتُ له المجيء، ثم توصلتُ به إلى الركوب^(٢٠). وذكر أنّه لا يكون خبراً حتى يكون مخبرٌ به ومخبرٌ عنه؛ لأنّه ينقسم على إثبات ونفي، فإذا كان في حالة الإثبات فيأتي مثبتاً ومثبتاً له، وإذا كان في حالة النفي فإنه يقتضي منفيّاً ومنفيّاً عنه^(٢١). وذكر الفرق بين الخبر إذا كان اسماً، وبينه إذا جاء فعلاً، فالاسمُ يفيدُ ثبوت المعنى من غير أن يدلّ على تجده، وأمّا الفعلُ فإنه يقتضي تجدد المعنى، ففي قولنا: (زيدٌ منطلقٌ) يثبت الخبر الانطلاق له من غير أن يجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: (زيدٌ طويلٌ) و(عمرو قصيرٌ) في ثبوت الصفة وعدم تجدها وتغيرها. وفي قولنا: (زيدٌ ينطلق) يعني الخبر أنّ الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً، فهو يفيدُ تجدد الفعل ومزاوته. نقول: (زيدٌ طويلٌ) و(عمرو قصيرٌ) إذا كان الحديث عن شيءٍ لا يزيدُ وينمو، أمّا إذا كان عن شيءٍ يزيدُ وينمو، كالشجر والنبات والسبي ونحو ذلك ممّا يتجدد فيه الطول أو يحدث فيه القصر، فيجب أن يكون التعبير عنه بصيغة الفعل التي تدلّ على عدم الثبات، وإنما تدلّ على الأزياد والتجدد^(٢٢). ومن أمثلة مجيء الخبر اسماً قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ البقرة: ٣٠، فجاء بالخبر ﴿جَاعِلٌ﴾ بصيغة الاسم، ولم يجعله بصيغة الفعل، مع أنّه لم يجعله بعدُ، ولكن ذكره بصيغة اسم الفاعل ﴿جَاعِلٌ﴾ دلالة على أنّ الأمر حاصل لا محالة، فكأنّه تمّ واستقر وثبت^(٢٣). ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَاطَبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ هود: ٣٧، لم يقل: (سأغرّفهم) أو (إنهم سيغرّفون)، وإنما أخرجهم مخرج الأمر الثابت، وكان الأمر استقر وانتهى. ونحوه قوله تعالى في قوم لوط ﷺ : ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الْعَنكَبُوتِ ٣١﴾، لم يقل: (سنهلك)، وإنما جاء بها جملةً اسميةً مؤكدةً للدلالة على أنّ الأمر قد قضي وثبت^(٢٤). وينقسم الخبر، كما ذهب العلويّ، على صدق وكذب، فهو إن طابق مخبره فهو الصدق، وإن كان غير مطابق فهو الكذب بعينه. والغرض من الخبر إفادة السامع ما لا يعرفه، وقد أخبر القرآن الكريم بما هو غيبٌ، وعدّاً من الله تعالى بحصوله وتحققه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ الفتح ١، وقوله تعالى: ﴿لَم * غَلَبَتِ الرُّومُ * فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ * فِي بَضْعِ سِنِينَ﴾ الروم ١-٤، وقوله تعالى: ﴿وَعَدَّكُمْ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾ الفتح ٢، وغيرها من قصص الأنبياء وأخبارهم مع أقوامهم، كقصة موسى وفرعون، ممّا ذكره الله تعالى عمّا كان وسيكون^(٢٥). وينقسم الخبر عند النحويين على ثلاثة أضرب: (الأول): ابتدائيٌّ، وهو ما يلقى للمخاطب الخالي الذهن، ويكون الكلام حينئذٍ خالياً من التأكيد، نحو قولك: (محمدٌ سابقٌ). (والثاني): طلبيّ، وهو ما يلقى للمخاطب المتردد في الحكم، وعليه يكون الكلام حينئذٍ مصحوباً بمؤكد واحد، نحو قولك: (إنّ محمداً سابقٌ). (والثالث): انكاريٌّ، وهو ما يلقى للمخاطب المنكر لمضمون الخبر، ويكون الكلام حينئذٍ مصحوباً بمؤكدين فأكثر بحسب قوة الإنكار وضعفه، نحو قولك: (إنّ محمداً لسابقٌ)، فجيء بـ(إنّ) و(اللام) في(سابق)، أي: بمؤكدين، وقد يأتي القسم مع كلّ ذلك، نحو قولك: (والله إنّ محمداً لسابقٌ)^(٢٦).

وهذا ما ذهب إليه البيانيون، قال القزويني (ت ٧٣٩هـ): ((وإذا كان غرض المخبر بخبره إفادة المخاطب أحد الأمرين، فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة، فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه استغنى عن مؤكّدات الحكم، كقولك: (جاء زيدٌ وعمرو ذاهب) فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خاليًا. وإن كان متصور الطرفين مترددًا في إسناد أحدهما إلى الآخر طالبًا له، حسن تقويته بمؤكّد، كقولك: (لزيدٌ عارفٌ) أو (إن زيدًا عارفٌ). وإن كان حاكمًا بخلافه، وجب توكيده بحسب الإنكار، فتقول: (إنّي صادقٌ) لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في إنكاره، و(إنّي لصادقٌ) لمن يبالغ في إنكاره))^(٢٧). والخبر قد يأتي لأغراض مجازية، منها: (الأمر)، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ البقرة: ٢٢٨، و(النهي)، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ الواقعة: ٧٩، و(الوعد)، نحو قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ﴾ فصلت: ٥٣، و(الوعيد)، نحو قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ الدخان: ٤٩. وربما كان اللفظ خبرًا والمعنى شرطًا وجزاء، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾ الدخان: ١٥، بمعنى: إنا إنْ كشف العذاب عنكم قليلًا تعودوا. وغيرها من الأغراض^(٢٨).

المبحث الثاني

الجملة الفعليّة وما يتعلّق بها

الجملة التي يكون فيها المسند فعلاً، هي أكثر الجمل شيوعاً في الاستعمال، قال ابن القطاع (ت ٥١٥هـ) نقلاً عن ابن القوطية (ت ٣٦٧هـ): ((اعلم أن الأفعال أصول مباني أكثر الكلام))^(٢٩)، فهي تعدّ أساس التعبير في العربيّة^(٣٠). و(الفعل) في اصطلاح النحويين: ((كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمن معين))^(٣١). و(الجملة الفعليّة) في اصطلاح البصريين: هي المصدرة بفعل، نحو: (قام زيدٌ)، فإذا تقدّم الاسم وقلنا: (زيدٌ قام) امتنع عندهم أن تكون من (باب الجملة الفعليّة)، وإنّما أصبحت من (باب الجملة الاسميّة)^(٣٢). ويرى لغويون معاصرون أنّ هذا الفرق بين الجملتين شكليٌّ، يقصر عن حقيقة الفرق بينهما؛ لأنّ المبتدأ لا يمتاز من الفاعل بمكانه، وإنّما يمتاز بما هو أعمق من هذا وأدق، يمتاز بأنّه يتصف بالمسند اتصافاً ثابتاً، ولا يتحقّق هذا إلا إذا كان المُسندُ اسماً جامداً، نحو: (خالد أخوك)، أو وصفاً دالاً على الدوام، نحو: (خالد مسافرٌ)، في حين أن الفاعل، وهو (مُسندٌ إليه) أيضاً، يتصف بالمسند اتصافاً متجدداً، وهو ما يدلّ عليه الفعل، فقولنا: (سافر محمّدٌ) و(محمّدٌ سافر) جملةٌ فعليّةٌ سواءً أتقدم الفعل أم تأخر؟^(٣٣). وذكر الرضي الاستربادي (ت ٦٨٦هـ): ((أن الأصل في الإسناد الفعل، دون الاسم؛ لأنّ الاسم بحسب الوضع يصحّ أن يكون مسنداً أحياناً، ومسنداً إليه حيناً، والفعل مختص بكونه مسنداً لا غير، فصار الإسناد لازماً له دون الاسم، كما أن تعلق الفعل بفاعله أشد من تعلق المبتدأ بخبره؛ لأنّ الفاعل ينتزل منزلة الجزء من الفعل، وليس كذلك الخبر من المبتدأ))^(٣٤). والفعل عند علماء البيان يرتبط بالدلالة على التجدد والحدوث، قال الجرجاني: ((وأمّا الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء))^(٣٥). يؤيد ذلك ما جاء في القرآن الكريم من استعمال (الانفاق) بصيغة الفعل؛ لأنّ الانفاق أمرٌ يتكرر ويحدث باستمرار، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ البقرة: ٢٧٤، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظِ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ آل عمران: ١٣٤، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ النساء: ٣٨، ولم يأت (الانفاق) بصيغة الاسم إلا في آية واحدة^(٣٦)، هي قوله تعالى: ﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالسَّحَرِ﴾ آل عمران: ١٧؛ لأنّها في سياق أوصاف المؤمنين الدالّة على الثبات^(٣٧). واستعمل القرآن الكريم (الإيمان) بصيغة الاسم كثيراً؛ لأنّ الإيمان حقيقة ثابتة تكون في القلب، نحو قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ السجدة: ١٨، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ طه: ١١٢، واستعمله بصيغة الفعل في المواضع التي تدل على الحدوث، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَفْسَمُوا

بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لِنَنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِيُؤْمِنَنَّ بِهَا (الأنعام ١٠٩؛ لأنه هنا دالٌّ على الحدث، لا على الثبات، فإنه لم يحصل بعد^(٣٨)). وقد يحذف الفعل لدلالة ما تقدم من الكلام عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنَ بَعْدِ مَوْتِهَا لِيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ العنكبوت ٦٣، أي: نزله الله، فحذف الفعل للدلالة عليه^(٣٩).

أ - أفعال المقاربة وتقسم من حيث الدلالة، ثلاثة أقسام، هي: أفعال الرجاء، وأفعال الشروع، وأفعال المقاربة، وإن تسميتها بـ (أفعال المقاربة) من باب تسمية الكلّ باسم بعضه، وقد حشر النحاة هذه الأفعال في باب واحد لتمثيلها في العمل؛ لأنها تدخل على المبتدأ والخبر، وترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها، وبذلك تشابه الأفعال الناقصة (كان) وأحواتها^(٤٠). وأفعال المقاربة هي: (كاد) و(كرب) و(أوشك)، وقد عني النحاة والبيانون بـ (كاد) من بينها، لاختلافهم في دلالتها عند التركيب، ولاسيما في السياق القرآني. فـ (كاد) من الأفعال الناقصة، ومضارعها (يكاد) من (الكود) أي: القرب^(٤١)، وهي بهذا المعنى الخاص تعني مقاربة حصول الفعل ((ألا ترى أنك لا تقول: (كاد زيد يدخل المدينة) إلا وقد شارفها وقرب منها))^(٤٢). وقد اختلف العلماء في دلالة (كاد) في حالتها إثباتها ونفيها، فذهب النحويون إلى أن معنى (لم يكذب) يعني: (لم يقارب)، قال المبرد في ((لم يكذب يراها)) من قوله تعالى: ﴿ظَلَمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ النور ٤٠ (معناه - والله أعلم - لم يرها ولم يكذب، أي: لم يذن من رؤيتها)^(٤٣). وذهب ابن جني (ت ٣٩٢هـ) إلى أن نفي (كاد) في نحو قوله تعالى: ﴿فَدَبَّحُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ البقرة ٧١، يدل على وقوع الفعل بعد بطء، بدلالة قوله: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ فإنهم فعلوا بعد بطء^(٤٤). وهذا هو الرأي الراجح في هذه المسألة، أي: إن (كاد) المنفية تأتي لمعنى: قد فعل بعد جهدٍ وعسر، بدلالة قوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ بَيْنَهُ﴾ الزخرف ٥٢، فهذا قول فرعون في موسى عليه السلام، ولا شك في أن موسى عليه السلام كان يبين بجهدٍ وعسر؛ بدلالة محاجاته المتعددة التي ذكرت في القرآن الكريم مع فرعون^(٤٥). وقال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ يَرَاهَا﴾: ((قد اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية: فمنهم من نظر إلى المعنى وأعرض عن اللفظ، وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة؛ لأن (كاد) معناها: قارب، فصار التقدير: (لم يقارب رؤيتها)، وهو اختيار الزمخشري....، والذي أراه أن المعنى: أنه يراها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها))^(٤٦). ويفهم من السياق العام لقوله تعالى: ﴿ظَلَمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ يَرَاهَا﴾، أنها ظلمة البحر، وظلمة الموج فوقه، وظلمة السحاب فوق الموج، إذا أخرج هذا الواقع تحت هذه الظلمات يده من الموج، وأصبحت قريبة من بصره، لم يرها لشدة الظلام، فقوله: (لم يكذب) أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال: (لم يرها)؛ لأن (من لم يرها) قد يقارب الرؤية، بخلاف (من لم يقارب) ^(٤٧). ورد الشيخ رضي الدين الاستربادي على القول: (إنها في الإثبات نفي، وفي النفي إثبات)، بقوله: إنه غلط فاحش، وكيف يكون إثبات الشيء نفيًا؟! فإذا أرادوا: (أن إثبات (كاد) دالٌّ على نفي مضمون خبره) فهو صحيح، أمّا أن يكون نفيه إثباتاً فهو من أفحش الغلط، كيف يكون نفي الشيء إثباته؟!، لأن (نفي القرب من الفعل) أبلغ في انتفاء ذلك الفعل من (نفي الفعل نفسه)، فإن حصلت قرينة قلنا بثبوت مضمون خبر (كاد) بعد انتفائه، كما في قوله تعالى: ﴿فَدَبَّحُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، أي: ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم، وما قربوا منه^(٤٨). وفي خلاف النحويين في هذه المسألة يقول الدكتور فاضل السامرائي ((ذهب قسم من النحاة إلى أن (كاد) إثباتها نفي، ونفيها إثبات، فإن قلت: (كاد يفعل) فمعناه: لم يفعل، وإن قلت: (ما كاد يفعل) فمعناه: أنه فعله بعد جهدٍ، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَدَبَّحُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾. وقيل: إثباتها إثبات، ونفيها نفي، فإن معنى (كاد): مقاربة الفعل، فإذا قلت: (كاد يفعل) فإنك أثبتت المقاربة ولم تثبت الفعل، وإذا قلت: (ما كاد يفعل) فإنك تنفي مقاربتة الفعل^(٤٩)، أي: لم يقارب الفعل، أي: لم يفعله ولم يقرب من فعله، فهم متفقون في معنى الإثبات، مختلفون في معنى النفي))^(٥٠). أمّا علماء البيان فذهب عبد القاهر الجرجاني منهم إلى أن نفي (كاد) لا يعني إثباتها، واستشهد على ذلك بأنه: ((روي عن عنبسة أنه قال: قدم ذو الرمة الكوفة فوقف ينشد الناس بالكناسة قصيدته الحائية التي منها:

بِرء، والأسقام، والهَمُّ نكرها

، الهوى لولا التثاني المبرح

بِر النَّأْيِ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ

نُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ^(٥١)

قال: فلما انتهى إلى هذا البيت ناداه ابن شبرمة: يا غيلان، أراه قد برح، قال: فشنق ناقته وجعل يتأخر بها ويفكر، ثم قال:

إِذَا غَيْرَ النَّأْيِ الْمُحِبِّينَ لَمْ أَجِدْ

نُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

قال: فلما انصرفت حدثت أبي، قال: أخطأ ابن شبرمة حين أنكر على ذي الرمة ما أنكر، وأخطأ ذو الرمة حين غير شعره لقول ابن شبرمة، إنما هذا كقول الله تعالى: ﴿ظَلَمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا﴾^(٥٢). ويرى أن معنى (لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا) في قوله تعالى: ﴿ظَلَمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا﴾: وإنما هو لم يرها ولم يكد، ورأى أن هذه شبهة، فـ ((قد جرى في العرف أن يقال: (ما كاد يفعل) و(لم يكد يفعل) في فعلٍ قد فعل، على معنى: أنه لم يفعل إلا بعد الجهد، وبعد أن كان بعيداً في الظن أن يفعله، كقوله تعالى: ﴿فَدَبَّحُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٥٣). وما يراه الجرجاني أن الذبح مستفاد في الآية الكريمة من الفعل ﴿فَدَبَّحُوا﴾، وأنَّ المعنى في: ﴿لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا﴾: أن رؤيتها لا تقارب أن تكون، فضلاً عن أن تكون، ولو كان ﴿لَمْ يَكِدْ﴾ يوجب وجود الفعل لكان هذا الكلام محالاً جارياً مجرى أن تقول: (لم يرها ورأها)^(٥٤). فعند عبد القاهر الجرجاني يختلف معنى قوله تعالى: ﴿فَدَبَّحُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، عن معنى قوله تعالى: ﴿ظَلَمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكِدْ يَرَاهَا﴾، إذ يقول: ((وينبغي أن تعلم أنهم إنما قالوا في التفسير: (لم يرها ولم يكد)، فبدأوا فنفوا الرؤية، ثم عطفوا (لم يكد) عليه، ليعلموك أن ليس سبيل (لم يكد) ههنا سبيل (ما كادوا) في قوله تعالى: ﴿فَدَبَّحُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ في أنه نفي معقب على إثبات، وأن ليس المعنى على أن رؤية كانت من بعد أن كادت لا تكون، ولكن المعنى على أن رؤيتها لا تقارب أن تكون، فضلاً عن أن تكون، ولو كان (لم يكد) يوجب وجود الفعل، لكان هذا الكلام منهم محالاً جارياً مجرى أن تقول: (لم يرها ورأها)^(٥٥). والرأي الراجح أن (كاد) كغيرها من الأفعال، نفيها نفي، وإثباتها إثبات، فمعنى (كاد يفعل): قارب الفعل ولم يفعل، ومعنى (ما كاد يفعل): لم يقارب الفعل، فضلاً عن أن يفعل^(٥٦).

ب - التَّعْدِيّ وَالزُّرُومُ فِي الْأَفْعَالِ الْفِعْلُ يَنْقَسِمُ عَلَى مُتَعَدٍّ وَلازِمٍ عِنْدَ أَغْلَبِ النَّحَاةِ^(٥٧)، ومعيار النحويين في تقسيم الفعل على متعدٍّ أو لازم هو قدرته على الوصول إلى المفعول به بنفسه. ويمكن الاستدلال على ذلك بتعريفاتهم لكلٍّ منهما، فسيبويه (ت ١٨٠هـ) يرى أن الفعل المتعدي هو الذي يتعدى فاعله إلى مفعوله، نحو: (ضربَ عبدُ اللهِ زيداً)، والفعل اللازم هو الذي لا يتعدى فاعله إلى مفعوله، نحو: (ذهبَ زيدٌ)^(٥٨). إنَّ تقسيم النحويين الأفعال على: (متعدي) و(لازم) غير مقطوع فيه؛ لأنَّ الاستعمال اللغوي هو الفاصل في تعدي الفعل ولزومه، فقد يقصد المتكلم، لغرض يريده، أن يستعمل الفعل المتعدي لازماً، يقول الجرجاني: ((إن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتضوا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين، من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين، فإذا كان الأمر كذلك، كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً، في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديرًا،.... ومثال ذلك قول الناس: (فلانٌ يحل ويعقد، ويأمر وينهى، ويبصر وينفع).... فإن الفعل لا يعدى هناك؛ لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى))^(٥٩). وفي هذه الحالة: ((لا يذكر المفعول، ولا ينوي، إذ المنوي كالثابت، ولا يسمى محذوفاً؛ لأنَّ الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له))^(٦٠). وقد وردت أفعال متعدية لازمة ضمن السياق القرآني، ومنها أفعال الإحياء والإماتة، والإغناء والإقناء، في نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ عاقر ٦٨، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى * وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ النجم ٤٣-٤٤، وقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾ النجم ٤٨، إذ ((القصد فيه أن تثبت المعنى في نفسه فعلاً للشيء، وأن تخبر بأن من شأنه أن يكون منه، أو لا يكون إلا منه، أو لا يكون منه، فإن الفعل لا يعدى هناك؛ لأنَّ تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى))^(٦١). وذكر أبو

حيان(ت٧٤٥هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ﴾، ((يقال: (قنيتُ المال)، أي: كسبته، و(أقنيتُهُ إِيَّاهُ)، أي: أكسبته إِيَّاهُ، ولم يذكر متعلق(أغنى) و(أقنى)؛ لأنَّ المقصود نسبة هذين الفعلين إليه تعالى))^(٦١). فالغرض من ذكر هذه الأفعال هو إثبات معانيها للفاعلين مطلقاً، غير مقيدة بشيء من المفاعيل، لذلك اكتفت بذكر الفاعل، وحكمها في هذه الحالة حكم الأفعال اللازمة^(٦٢). ومن أمثلة حذف المفعول للعناية بإثبات الفعل لفاعله قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصَدَرَ الرِّعَاءُ وَأَيُّونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰ إِلَى الظِّلِّ﴾^(٦٣) القصص٢٣-٢٤، ((ففيها حذف مفعول في أربعة مواضع، إذ المعنى: (وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ) أغانمهم أو مواشيهم، و(امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ) غنمهما، و(قَالَتَا لَا نَسْقِي) غنمنا، (فَسَقَىٰ لَهُمَا)، غنمهما))^(٦٤). يقول الزمخشري في علة ترك ذكر المفعول في هاتين الآيتين الكريميتين: ((فإن قلت: لم ترك المفعول غير مذكور في قوله: (يَسْقُونَ) و(تَذُودَانِ) و(لَا نَسْقِي)؟، قلت: لأن الغرض هو الفعل، لا المفعول، ألا ترى أنه إنما رحمهما؛ لأنَّهما كانتا على الذياد، وهم على السقي، ولم يرحمهما؛ لأنَّ مذودهما غنمٌ ومسقيهم إبلٌ مثلاً، وكذلك قولهما: (لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصَدَرَ الرِّعَاءُ)، المقصود فيه السقي، لا المسقي))^(٦٥). وقد ترد بعض الأفعال متعدية بغير الحرف الذي تتعدى به عادةً، وهي ظاهرة يطلق عليها البصريون تسمية(التضمين)، أي: أن يتضمن الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف، و(التضمين) عندهم قد يرفع درجة التعدية في الأفعال، يقول ابن هشام(ت٧٦١هـ): ((ويختص(التضمين) عن غيره من المعديات بأنَّه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عُدِّي(الْوَتُّ) بقصر الهمزة بمعنى (قَصُرْتُ) إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قولهم: (لَا آلُوكَ نُصْحًا) و(لَا آلُوكَ جَهْدًا))، لما ضمن معنى: لا أمنعك، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾^(٦٦) آل عمران١١٨، وعدي(أخبر) و(خبر) و(حدث) و(أنبأ) و(نبأ) إلى ثلاثة لما ضمن معنى: (أعلم) و(أرى)، بعد ما كانت متعدية إلى واحدٍ بنفسها، وإلى آخر الجار، نحو: ﴿أَنبِئُهُمْ بِأَسْمَانِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُمْ بِأَسْمَانِهِمْ﴾^(٦٧) البقرة٣٣، ﴿تَبَيَّنُوا بِعِلْمِ الْأَنْعَامِ﴾^(٦٨) الأنعام١٤٣، لأن(التضمين) في الأفعال((هو أن يشرب فعلٌ من الأفعال معنى فعل آخر لقرابةٍ بينهما، وقد يكونان كلاهما متعديين بنفسيهما، أو يكون أحدهما متعدياً بنفسه والآخر بحرف الجر، أو يحل أحدهما محل الآخر. والفرق بين(التعدية بنزع الخافض) و(التعدية بالتضمين): هو أن الأولى تحافظ على معنى الفعل، والثانية توسعه بعض التوسيع))^(٦٩). وذهب مفسرون ونحويون إلى أن(التضمين) أبلغ دلالاته على معنى الفعلين^(٦٨)، منهم الزمخشري، فالفعل (ذهب) متعدٍ بنفسه، وقد ورد متعدياً بحرف الجر في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاعَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾^(٧٠) البقرة١٧، ((والفرق بين(أذهب) و(ذهب به): أن معنى(أذهب): أزاله وجعله ذاهباً، ويقال: (ذهب به) إذا استصحبه ومضى به معه،.... والمعنى: أخذ الله نورهم وأمسكه، وما يمسك الله فلا مرسل له، فهو أبلغ من(الإذهاب))^(٦٩). فالبصريون يقولون بـ(التضمين)، وينكرون(الإنباء)، أي: أن ينوب حرفٌ عن حرفٍ، ويعدونها من النادر، مخالفين بذلك الكوفيين الذين أطلقوا وجودها^(٧٠)، يقول ابن جني في الرد عليهم: ((وذلك أنهم يقولون: إن(إلى) تكون بمعنى: (مع)، ويحتجون لذلك بقول الله- سبحانه-: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾^(٧١) الصف١٤، أي: مع الله. ويقولون: إن(في) تكون بمعنى: (على)، ويحتجون بقوله عز اسمه: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾^(٧٢) طه٧١، أي: عليها.... ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا))^(٧١). ويرى الزمخشري ذلك علة أخرى بقوله: ((شبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعى في وعائه، فلذلك قيل: ﴿فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾))^(٧٢). والزرکشي(ت٧٩٤هـ) من العلماء الذين لا يسلمون بتناوب الحروف، فالفعل(صلب) قد شاعت تعديته بالحرف(على)، لكن تعديته بـ(في) لا تعني أن الحرفين قد تناوبا، أي: ناب(في) عن(على) فاستعمل في معناه، وإنما جاءت تعديته بـ(في) لإفادة معنى غير المعنى الذي يفيد عند تعديته بـ(على)، يقول في علة تعديته بـ(في) في الآية الكريمة ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾؛ ((لأن(على) للاستعلاء، والمصلوب لا يجعل على رؤوس النخل،

وإنما يصلبُ في وسطها، فكانت (في) أحسن من (على) ((٧٣)). واختار الدكتور إبراهيم السامرائي رأي الكوفيين ورجحه على رأي البصريين في هذه المسألة (٧٤). والمعنى الغالب على حرف الجر (على) أنه يكون للاستعلاء ((إما حقيقةً، نحو: (زيدٌ على السطح)، أو مجازاً، نحو: (عليه دينٌ)) (٧٥)، وتستعمل في معانٍ أخر، كالمصاحبة، والظرفية، والمجازة، والتعليل (٧٦). وأدرك الزمخشري الفرق الدقيق في المعنى بين (على) و(في)، فقال في تفسير الآية الكريمة ﴿وَأَنَا أَوْ يَاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ سبأ ٢٤ ((فإن قلت: كيف خولف بين حرفي الجر الداخلي على (الحق) و(الضلال)؟، قلت: لأن صاحب الحق كأنه مستعمل على فرس جوادٍ يركضه حيث شاء، والضال كأنه منغمس في ظلامٍ، مرتبك فيه، لا يدري أين يتوجه)) (٧٧). ويرى إبراهيم الشمسان أن بعض الأفعال المتعدية قد تتخلى عن صفة التعدي على نحو مؤقت، وذلك حين يتطلب المعنى التركيز على الحدث المطلق، من غير قيدٍ من مفعولٍ، ولكن حينما يراد استعمال هذه الأفعال مقيدة يعاد إلى تعديتها في سياقاتٍ أخر إلى مفاعيلها، ولكن اللغة في بعض الأحيان، ومع أفعالٍ محدودةٍ، لجأت إلى تقييد الحدث المطلق، بأن عدته إلى المفعول بحرفٍ جرٍ على نحو تعدية الأفعال اللازمة، ويعود ذلك إلى حاجتها إلى الاحتفاظ بقيمة الحدث المطلق مع ما يجد من تقييد جزئي يحدث بحرف الجر، نحو قوله تعالى: ﴿وَهَزِي إِلَيْكَ بِجَذَعِ النَّخْلَةِ تَسَاقُطُ عَلَيْكَ رُطْبًا خَبِيثًا﴾ مريم ٢٥، أي: قومي بهز جذع النخلة، وربما المراد من هذا التركيب هو: امسكي بجذع النخلة وهزيه إليك. واجتزئ من (امسكي بـ) (الباء)، ومثله قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي﴾ طه ٩٤، فربما يكون الفعل (يمسك) مضمناً في الفعل (تأخذ)، ومعنى حرف الجر في الآيتين يدل على موضع الفعل، فقوله: ﴿هَزِي إِلَيْكَ بِجَذَعِ النَّخْلَةِ﴾ أي: اجعلي جذع النخلة موضعاً لهزك، و﴿لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾ أي: لا تجعلها موضعاً لأخذك، وغيرها من الآيات (٧٨). وهل مريم -عليها السلام- وهي في تلك الحال قادرة على الإمساك والهز كما يصورهما الشمسان؟ بل المراد: وهزي إليك ببعض جذع النخلة والمطلب أدنى جهد يصدر منك. وهذا مبدأ قرآني، الإنسان لا يظفر بالمراد مجاناً من دون عمل صريح.

ت - العدول عن الماضي إلى المستقبل يرى الكرمانلي (ت ٥٠٥هـ) أن إثبات (الباء) هو الأصل في صيغة (أعلم بمن ضل) في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ القلم ٧، ولما حذف (الباء) عدل عن الماضي (ضل) إلى المستقبل (يضل) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ الأنعام ١١٧، ((عدل هنا إلى لفظ المستقبل؛ لأن (الباء) لما حذف التيسر اللفظ بالإضافة، تعالى الله عن ذلك، فنبه بلفظ المستقبل على قطع الإضافة؛ لأن أكثر ما يُستعمل لفظ (أفعل منه) يستعمله مع الماضي، نحو: (أعلم من دبّ ودرج)، و(أحسن من قام وقعد)، و(أفضل من حج واعتمر)، فنتبه فإنه من أسرار القرآن؛ لأنه لو قال: (أعلم من ضل) - من دون الباء مع الماضي - لكان المعنى: أعلم الضالين)) (٧٩).

ث - منصوبات الأسماء

١ - الحال: قد تكون الحال مفردة، أو جملة، لتبين هيئة الفاعل أو المفعول به، نحو: (أقبل زيد راکضاً) و(رأيتُ زيداً يركض) (٨٠). أمّا علماء البيان فقد تناول عبد القاهر الجرجاني الحال ضمن (باب الفصل والوصل) واقتران الجملة الحالية بالواو، أو عدم اقترانها بها، شأنه في ذلك شأن البلاغيين الذين درسوا هذا المبحث ضمن (باب الفصل والوصل) (٨١). وجاءت دراسته أعمق من غيرها، إذ استعان بالنحو في النظر في الجملة الحالية من حيث اقترانها بالواو على سبيل الوجوب، أو على سبيل الجواز، وفي حذفها وجوباً، أو جوازاً (٨٢). ويرى ((أن كل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت من (الواو)، فذاك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضمامته إلى الفعل الأول في إثبات واحدٍ، وكل جملة جاءت حالاً، ثم اقتضت (الواو)، فذاك لأنك مستأنفٌ بها خبراً، وغير قاصدٍ إلى أن تضممها إلى الفعل الأول في الإثبات، تفسير هذا أنك إذا قلت: (جاعني زيد يسرع) كان بمنزلة قولك: (جاعني زيدٌ مسرعاً)، في أنك تثبت مجيباً فيه إسراع، وتصل أحد المعنيين بالآخر، وتجعل الكلام خبراً واحداً، وتريد أن تقول: (جاعني كذلك، وجاعني بهذه الهيئة)، وهكذا قوله:

كأنه قال: (وقد علوت قنود الرجل بارزاً للشمس ضاحياً)... وإذا قلت: (جاعني وغلّامه يسعي بين يديه) و(رأيت زيّداً وسيفه على كتفه) كان المعنى على أنك بدأت فأثبتت المجيء والرؤية، ثم استأنفت خبراً، وابتدأت إثباتاً ثانياً لسعي الغلام بين يديه، ولكون السيف على كتفه. ولما كان المعنى على استئناف الإثبات، احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى، فجاء بالواو، كما جاء بها في قولك: (زيّدٌ منطلقٌ وعمروٌ ذاهبٌ) و(العلم حسن والجهل قبيح)، وتسميتها لها (واو الحال) لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة إلى جملة^(٨٤) وأوضح عبد القاهر الجرجاني أنّ الحال، وهو خبر في حقيقته، يفيد زيادة اثبات الخبر، والزيادة في معناه، ففي قولك: (جاعني زيد ركباً) جئت بالحال لتزيد معنى في إخبارك عنه بالمجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، وهو (الركوب)^(٨٥).

٢- التمييز حدّ الزمخشريّ التمييز بأنه ((رفع الإبهام في جملة، أو مفرد بالنص على أحد احتمالاته))^(٨٦). ويأتي العدول بالكلمة عن الفاعلية إلى التمييز لقصد الاتساع والشمول والمبالغة، نحو قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ مريم ٤، فالأصل: (اشتعل شيبُ الرأس)، إلا أن هناك فرقاً في المعنى بين التعبيرين، ففي قولك: (اشتعل شيبُ الرأس) يعني أنّ هناك شيباً في الرأس متفرقاً اشتعل، وأمّا قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ فمعناه أنّ الرأس قد امتلأ بالشيب، وكذلك الفرق بين (اشتعل البيت ناراً) و(اشتعلت النار في البيت)، يقول عبد القاهر الجرجاني: ((ووزانُ هذا أنك تقول: (اشتعل البيت ناراً)، فيكون المعنى: أنّ النار قد وقعت فيه وقوع الشمول، وأنّها قد استولت عليه وأخذت في طرفيه ووسطه. وتقول: (اشتعلت النار في البيت)، فلا يفيد ذلك المعنى، بل لا يقتضي أكثر من وقوعها فيه، وإصابتها جانباً منه، فأما الشمول، وأن تكون قد استولت على البيت وابتزته، فلا يُعقل من اللفظ البتة))^(٨٧). وكذلك المجيء بالمفعول منصوباً على مصطلح التمييز أو مصطلح التفسير، يقول الجرجاني: ((ونظير هذا في التنزيل قوله ﷻ: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ القمر ١٢، (التفجير) للعيون في المعنى، وأوقع على الأرض في اللفظ، كما أسند هناك الاشتعال إلى الرأس، وقد حصل بذلك من معنى الشمول ههنا، مثل الذي حصل هناك، وذلك أنّه قد أفاد أنّ الأرض قد كانت صارت عيوناً كلها، وأنّ الماء قد كان يفور من كل مكان منها، ولو أجري اللفظ على ظاهره فقيل: (وفجرنا عيون الأرض، أو العيون في الأرض)، لم يفد ذلك ولم يدلّ عليه، وكان المفهوم منه أنّ الماء قد كان فار من عيون متفرقة في الأرض، وتبجّس من أماكن منها))^(٨٨). ويرى ابن الزمكاني (ت ٦٥١هـ) ما يراه الجرجاني من أنّ لمجيء الفاعل أو المفعول من الفخامة في الجمل ما لا يدفع وضوحه^(٨٩)، واستنتج بما استنتجه الجرجاني من أنّ العدول من تعبير إلى تعبير آخر يصحبه عدول من معنى إلى معنى^(٩٠).

المبحث الثالث

التعبير بالجملة الاسمية أو الفعلية والفرق بينهما دلاليّاً

ذهب اللغويون إلى أن الجملة الفعلية تدلّ على التجدد والحدوث، وأنّ الجملة الاسمية تدلّ على الثبات والاستقرار^(٩١). وهذا ما يراه علماء البيان، يقول عبد القاهر الجرجاني: ((وبيانه، أنّه موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء. وأمّا الفعل فموضوعه على أنّه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء، فإذا قلت: (زيّدٌ منطلقٌ) فقد أثبت الانطلاق فعلاً له، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: (زيّدٌ طويلٌ) و(عمروٌ قصيرٌ)، فكما لا تقصد ههنا إلى أن تجعل (الطول) أو (القصير) يتجدد ويحدث، بل توجهما وتثبتهما فقط، وتقتضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: (زيّدٌ منطلقٌ) لأكثر من إثباته لزيد. وأمّا الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: (زيّدٌ هاهو ذا ينطلق)، فقد زعمت أنّ الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً، وجعلته يزاوله ويزجيّه))^(٩٢). ويستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بِأَسِطْرٍ نَرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ الكهف ١٨، ويقول: ((فإنّ أحداً لا يشكّ في امتناع الفعل ههنا،

وأن قولنا: (كلهم يبسط ذراعيه) لا يؤدي الغرض، وليس ذلك إلا لأنَّ الفعل يقتضي مزاوله وتجدد الصفة في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاوله وترجيبة فعل، ومعنى يحدث شيئاً فشيئاً^(٩٣). وتابع عبد القاهر الجرجاني في ذلك آخرون، منهم الزمخشري وابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) وابن الزمكاني والزرکشي^(٩٤). ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾^(٩٥) بقرة ١٤، ذهب الزمخشري إلى أن تعبير المنافقين للمؤمنين عن إيمانهم بالله جاء بالجملة الفعلية ﴿آمَنَّا﴾ تعبيراً عن ادعاء حدوث الإيمان منهم، وجاء تعبيرهم لشياطينهم عن إيمانهم بالكفر بالجملة الاسمية المؤكدة ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ تعبيراً عن الثبات والقرار على كفرهم، يقول في تفسيرها: ((فإن قلت: لم كانت مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية، وشياطينهم بالاسمية محققة بـ(إن)؟، قلت: ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديراً بأقوى الكلامين وأوكدهما؛ لأنهم^(٩٥) في ادعاء حدوث الإيمان منهم ونشئه من قبلهم، لا في ادعاء أنهم أوحديون في الإيمان، غير مشقوق فيه غبارهم، وذلك إما لأنَّ أنفسهم لا تساعدهم عليه، إذ ليس لهم من عقائدهم باعثٌ ومحركٌ، وهكذا كل قول لم يصدر عن أريحيةٍ وصدقٍ ورغبةٍ واعتقاد، وإمّا لأنه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة، وكيف يقولونه ويطمعون في رواجه وهم بين ظهراني المهاجرين والأنصار الذين مثلهم في التوراة والانجيل؟! ألا ترى إلى حكاية الله قول المؤمنين: ﴿رَبَّنَا إِنَّا آمَنَّا﴾ آل عمران ١٦، وأمّا مخاطبة إخوانهم فهم فيما أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اليهودية، والقرار على اعتقاد الكفر، والبعد من أن يزولوا عنه، على صدق رغبةٍ ووفورٍ نشاطٍ وارتياحٍ للتكلم به، وما قالوه من ذلك فهو رائجٌ عنهم متقبل منهم، فكان مظنةً للتحقيق ومثنةً للتوكيد^(٩٦). وهو ما يراه ابن الأثير في الآية نفسها، ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾، فالتعبير عن الإيمان بالجملة الاسمية ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ يفيد الثبات على الاعتقاد، والتعبير عن الإيمان بالجملة الفعلية ﴿آمَنَّا﴾ يفيد التكلف في إظهار الإيمان، يقول فيها: ((فإنهم إنما خاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية، وشياطينهم بالجملة الاسمية المحققة بـ(إن) المشددة؛ لأنهم في مخاطبة إخوانهم، بما أخبروا به عن أنفسهم، من الثبات على اعتقاد الكفر، والبعد من أن يزولوا عنه، على صدق ورغبةٍ ووفورٍ نشاطٍ، فكان ذلك متقبلاً، ورائجاً عند إخوانهم، وأما الذي خاطبوا به المؤمنين، فإنما قالوه تكلفاً وإظهاراً للإيمان خوفاً ومداجاةً، وكانوا يعلمون أنهم لو قالوه بأوكد لفظٍ وأشدّه لما راج لهم عند المؤمنين إلا رواجاً ظاهراً، لا باطنياً؛ ولأنهم ليس لهم في عقائدهم باعثٌ قويٌّ على النطق في خطاب المؤمنين بمثل ما خاطبوا به إخوانهم من العبارة المؤكدة، فلذلك قالوا في خطاب المؤمنين: ﴿آمَنَّا﴾، وفي خطاب إخوانهم: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، وهذه نكتٌ تخفى على من ليس له قدمٌ راسخةٌ في علم الفصاحة والبلاغة^(٩٧). ومن الأمثلة الأخر على ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ﴾^(٩٨) أرسله معنا غداً يرتع ويلعب وإنا له لحافظون﴾ يوسف ١١-١٢، إذ أخبروا عن حالهم مع يوسف بالجملة الاسمية المؤكدة بـ(إن): ﴿وَإِنَّا لَهُ لَنَاصِحُونَ﴾، ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، في حين عبروا عن حال أبيهم معهم بالجملة الفعلية: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ فرقاً منهم بين ما هو ثابتٌ وما هو حادث^(٩٨). وعَلَّ ابن أبي الاصبع (ت ٦٥٤هـ) السبب في اختلاف صيغتي التعبير في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾^(٩٩) وذلكم اللهُ فَأَنَّى تَوَفُّوْنَ﴾ الأنعام ٩٥، بأنَّ (قوله: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ﴾ بلفظ الفعل عند تقديم إخراج الحي، فلما في الحي من الحركة التي تعينه عند الخروج، فخروجه أسهل على مخرجه من خروج الميت من الحي، فاقتضت البلاغة تقديمه بلفظ الفعل المقتضي للحال والاستقبال، ليكون ذكر خروج الميت بعده انتقالاً من الأدنى إلى الأعلى، وجعل خروج الميت مستنداً إلى لفظ الفاعل المضاف الدال على المضي ليكون خروج الأصعب مفروغاً من وقوعه، ليكون أدل على القدرة وأبلغ في التمدح، والله أعلم^(٩٩). وهذا ما كان قد نبه عليه الزمخشري، ففي قوله تعالى: ﴿وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ أضيف اسم الفاعل (مخرج) إلى (الميت) ليدل على المضي، ليكون خروج الأصعب مفروغاً من وقوعه، ويكون أدل على القدرة وأبلغ في المخرج^(١٠٠). وتابع العدوانى (ت ٦٥٤هـ) في ذلك من المحدثين الدكتور فاضل السامرائي الذي يقول في الآية الكريمة نفسها: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ

مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجِ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمْ اللَّهُ فَأَتَى تَوْفُكُونَ: ((استعمل الفعل مع (الحيّ) فقال: «يُخْرِجُ»، واستعمل الاسم مع الميت فقال: «وَمُخْرِجُ»؛ وذلك لأنّ أبرز صفات الحيّ الحركة والتجدد، وجاء معه بالصيغة الفعلية الدالة على الحركة والتجدد؛ ولأنّ الميت في حالة همودٍ وسكوتٍ وثباتٍ جاء معه بالصيغة الاسمية الدالة على الثبات فقال: «وَمُخْرِجِ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ»^(١٠١)). وذهب العلوي (ت ٧٤٩هـ) إلى أن من المعاني الأخر التي تدلّ عليها الجملة الاسمية في القرآن الكريم هو الاختصاص، وذلك عند تصديرها بالضمير، في المعاني التي يظنّ فيها أو يتوهم المشاركة، كما في قوله تعالى: «وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى* وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا» النجم ٤٣-٤٤؛ إذ ((صدر الجملة بالضمير دلالة على اختصاصه تعالى بالإماتة والإحياء، والإضحاك والإبكاء، وإنما أورد الضمير وصير الجملة اسميةً تكديباً، ورداً، وإنكاراً لمن زعم أنه مشاركٌ لله تعالى في هذه الخصال))^(١٠٢)، في حين لا تصدر الجملة بالضمير في السياق القرآني في الأمور التي لا تقع فيها المشاركة، كقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا* وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ النجم ٤٤-٥٠؛ ((فأورد الضمير في الأولى دلالة على الاختصاص بما ذكرناه، دون الثانية؛ لأنها لا مطمع فيها بالمشاركة، بخلاف الأولى، فإنه ربما يظنّ أو يتوهم فيها المشاركة، فلا جرم ورد الضمير مصدرًا به الجملة، دلالة على اختصاصه بما ذكرناه))^(١٠٣). وورد العدول عن الأصل في استعمال الجملة الفعلية إلى استعمال الجملة الاسمية في قوله تعالى: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾ الأعراف ١٩٣، إذ (التسوية) سياقٌ فعليٌّ يُودَى بالجملة الفعلية، تعادل فيه الجملة الفعلية الواقعة بعد همزة التسوية، بجملة فعلية تقع بعد (أم) المتصلة، لإفادة الإخبار بأنّ الأمرين سواء، فلم عدل السياق القرآني عن القول: (سواءً عليكم أدعوتموهم أم صمتتم) إلى قوله: ﴿ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾؟ يرى الزمخشري أنّ علّة العدول إلى الجملة الاسمية «أَنْتُمْ صَامِتُونَ» عن الجملة الفعلية (صمتتم)، لإفادة ((أنهم كانوا إذا حزبهم أمرٌ دعوا الله دون أصنامهم، كقوله: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُبِيحِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ الروم ٣٣، فكانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعوتهم، فقيل: إِذَا (أَدَعَوْتُمُوهُمْ) لم تفترق الحال بين إحداثكم دعاءهم وبين ما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم))^(١٠٤). وهو ما أخذه عنه الدكتور فاضل السامرائي بقوله: ((الحال الثابتة للإنسان هي الصمت، وإنما يتكلّم لسبب يعرض له، ولو رأيت إنساناً يكلم نفسه لا تهتمه في عقله، فالكلام طارئٌ يحدثه الإنسان لسبب يعرض له، ولذا لم يسو بينهما، بل جاء للدلالة على الحال الثابتة بالاسم «صَامِتُونَ»، وجاء للدلالة على الحال الطارئة بالفعل «أَدَعَوْتُمُوهُمْ» أي: أحدثتم لهم دعاءً أم بقيتم على حالكم من الصمت))^(١٠٥). ومن الأدلة القرآنية الأخرى على أن الجملة الاسمية أثبتت وأقوى دلالة من الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ* إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامًا قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ الذاريات ٢٤-٢٥، فلم يأت السلامان على إعرابٍ واحدٍ، وإنما جاء أحدهما بالنصب، والآخر بالرفع، فقولهم: (سلامًا) تقديره: (نسلم سلامًا)، أي: بتقدير فعل، أما قوله (سلامًا) فتقديره: (سلامٌ عليكم)، أي: بتقدير جملة اسمية، والاسم أثبت وأقوى من الفعل، فدلّ ذلك على أن تحية النبي إبراهيم ﷺ أحسن وأبلغ من تحية الملائكة^(١٠٦). يقول الرازي (ت ٦٠٦هـ) في تفسير الآية نفسها: ((وأما من حيث المعنى؛ فذلك لأنّ إبراهيم ﷺ أراد أن يرد عليهم بالأحسن، فأتى بالجملة الاسمية، فإنها أدلّ على الدوام والاستمرار))^(١٠٧). وقد تأتى المخالفة في التعبير بين الاسم والفعل رعايةً للحقيقة والمجاز، ففي قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لَتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ غافر ٦١، جاء مع (الليل) بالفعل «لَتَسْكُنُوا فِيهِ»، ومع (النهار) بالاسم «مُبْصِرًا»، ولم يسو بينهما، فلم يقل: (ساكنًا) و(مبصرًا)، ولا (لتسكنوا فيه) و(لتبصروا فيه)، قال الزمخشري في علّة هذه المغايرة: ((فإن قلت: لم قرن الليل بالمفعول له، والنهار بالحال، وهلا كانا حالين، أو مفعولاً لهما، فإراعى حقّ المقابلة؟، قلت: هما متقابلان من حيث المعنى؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما يؤدي مؤدى الآخر، ولأنّه لو قيل: (لتبصروا فيه) فانت الفصاحة التي في الإسناد المجازي، ولو قيل: (ساكنًا)، والليل يجوز أن يوصف بالسكون على الحقيقة، ألا ترى إلى قولهم: (ليلٌ ساجٍ، وساكنٌ، لا ربح فيه)، لم تتميز الحقيقة من المجاز))^(١٠٨). أي: إن الآية جمعت بين الحقيقة والمجاز، ولو

روعت المقابلة فيها لفاتت هذه المزية الفنية، فلو قيل: (هو الذي جعل لكم الليل ساكناً) لم يكن فيه دلالة نعمة على الخلق من ناحية، وكانت (لكم) زائدة، ليس لها فائدة، فقد جاء بـ(لكم) وبالصيغة الفعلية للدلالة على قصد النعمة والتفضل علينا، فضلاً عن أنه لو قال: (ساكناً) لم يكن التعبير مجازياً؛ لأنّ (الليل) يصحُّ أن يوصف بالسكون فيقال: (ليل ساكن) و(ليل ساكن)، فتحويله إلى الاسمية ليس فيه فائدة معنوية ولا فنية، وبعد أن تفررت دلالة النعمة في صدر الآية، كان العود إلى التعبير المجازي بعد ذلك كسباً فنياً، وعدل عن الفعل إلى الاسم، وعن الحقيقة إلى المجاز، في قوله تعالى: ﴿وَالنَّهَارَ مُبْصِراً﴾؛ لأنّ النهار لا يبصر، بل يقصد: يبصر من فيه، فجمع بين التعبيرين الحقيقي والمجازي، ودل على المقصد الأول من الآية، وهو الدلالة على النعمة، فجمع بين المعنى واللفن معاً، ولو جاء بالصيغة الفعلية في كليهما (لَتَسْكُنُوا فِيهِ)، و(لَتُبْصِرُوا فِيهِ) لذهب التعبير الفني الجميل، وهو المجاز، ولو جاء بالصيغة الاسمية في كليهما وقال: (ساكناً، ومبصراً) لفاتت الدلالة على النعمة، التي هي المقصد الأول من هذه الآية^(١٠٩).

الخاتمة والتائج

وختاماً فإن كتب البيان قد إفادت من النحو، في بيان إعجاز النظم القرآني، إذ اعتمدت المعنى، الذي هو محور النحو التركيبي، في توجيه الإعراب للكشف عن البلاغة والإعجاز. وقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- ١- الإسناد في اللغة العربية ليس على صورة واحدة، وإنما قد يأتي بسيطاً يخلو من القيود، وهو ما نسميه بـ(الإسناد المطلق)، وتمثل لنا الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر، نحو: (زيدٌ مجتهدٌ)، والجملة الفعلية المكونة من الفعل والفاعل، نحو: (يقوم زيدٌ)، وهو أبسط صور الإسناد.
- ٢- علم النحو من العلوم المتقدمة التي ظهرت من علوم اللسان العربي جميعاً، فبه تتبين أصول المقاصد بالدلالة، فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، لذا فهو المعين على فهم معاني الكتاب والسنة، ومسائل الفقه، ومخاطبة العرب بعضهم
- ٣- يعد علماء البيان الإعراب أداة الكشف عن المعنى، وتبيين المقصود من الكلام، بالكشف عن علاقة الألفاظ بعضها ببعض، وأكدوا على صلة المعنى بالإعراب، بالكشف عن أثر المعنى في تحديد الإعراب.
- ٤- كان لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) تأثير واضح في كتب البيان والبلاغة التي جاءت بعده، ومعظم اللاحقين، إن لم يكن جميعهم، تأثروا به. ثم جاء ابن الزمكاني (ت ٦٥١هـ) وألف كتابيه: (التبيان في علم البيان) و(المجيد في إعجاز القرآن) ويكاد يكون الثاني تكراراً للأول في المحتوى نفسه، مع نضح في بعض الآراء. ثم جاء يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩هـ) وألف كتابه (الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وحقائق الإعجاز) وغايته هي غاية من سبقه في البحث عن إعجاز القرآن عن طريق فصاحة ألفاظه، وملاءمة معانيه.

المصادر

القرآن الكريم

- الإيتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ١٩٧٤.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية، القاهرة ٢٠٠٣.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (تفسير أبي السعود)، أبو السعود محمد بن مصطفى العمادي (ت ٩٨٢هـ)، وضع حواشيه: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان ١٩٩٩.
- أسرار التكرار في لغة القرآن، الدكتور محمود السيد شيخون، مطبعة القاهرة الحديثة للطباعة، الطبعة الأولى، القاهرة ١

- الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٩.
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، الجزء الأول بمطبعة النعمان بالنجف، والجزء الثاني بمطبعة سلمان الأعظمي ببغداد ١٩٧٣.
- الأفعال، أبو القاسم علي بن جعفر، المعروف بـ(ابن القطاع) (ت ٥١٥هـ)، عالم الكتب، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٣.
- الأمالي الشجرية، ضياء الدين هبة الله بن حمزة العلوي، المعروف بـ(ابن الشجري) (ت ٥٤٢هـ)، دار المعرفة للطباعة
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور هادي حسن حمودي، دار الكتاب العربي، الطبعة الرابعة، بيروت ١٩٩٩.
- الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين أبو عبد الله محمد قاضي القضاة سعد الدين بن أبي عبد الرحمن الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق: الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، الشركة العالمية للكتاب، لبنان ١٩٨٩.
- البحر المحيط، محمد بن يوسف، المشهور بـ(أبي حيان الأندلسي) (ت ٧٤٥هـ)، بعناية الشيخ زهير جعيد، مراجعة: صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان ١٩٩٢.
- بديع الفوائد، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، بديع القرآن، ابن أبي الإصبع العدواني المصري (ت ٦٥٤هـ)، تحقيق: حفني محمد شرف، دار نهضة مصر للطباعة والنشر،
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين أبو عبد الله بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان ٢٠٠٦.
- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، لبنان ٢٠٠٧.
- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، كمال الدين عبد الواحد ابن عبد الكريم الزمكاني (ت ٦٥١هـ)، تحقيق: الدكتورة خديجة الحديثي والدكتور أحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٤.
- تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، ابن أبي الإصبع العدواني المصري (ت ٦٥٤هـ)، تحقيق: الدكتور حفني محمد شرف، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة ١٩٦٣.
- التعبير القرآني، الدكتور فاضل صالح السامرائي، مؤسسة العطار الثقافية، الطبعة الأولى، الموصل (د.ت).
- التعريفات، علي بن محمد الحسيني الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: نصر الدين تونسي، شركة القدس للتصدير، الطبعة
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) (تفسير الرازي)، الإمام محمد الرازي فخر الدين (ت ٦٠٦هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر،
- تلخيص البيان في مجازات القرآن، أبو الحسين محمد بن أبي أحمد الحسين ابن موسى الشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الغني حسن، دار الأضواء، الطبعة الثانية، لبنان ١٩٨٦.
- الجمل في النحو، أبو القاسم بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٤.
- الجنى الداني في حروف المعاني، حسن بن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: طه محسن، مطبعة الموصل، بغداد
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية،
- دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، الدكتور مصطفى جواد، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٦٨.
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار النذير للطباعة والنشر، بغداد ١٩٧٠.

- دقائق النحو في القرآن الكريم (دراسة في كتب التفسير)، الدكتور كاظم إبراهيم كاظم، مطبعة دار الصنوبر، الطبعة الأولى
- دلائل الإعجاز، الإمام عبد القاهر بن محمد الجرجاني النحوي (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ديوان ابن الرومي، تحقيق: الدكتور حسين نصار، مطبعة دار الكتب، مصر ١٩٧٦.
- ديوان أبي الطيب المتنبّي، المسمى بـ (الفسر)، بشرح أبي الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: الدكتور صفاء خلوصي، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨.
- ديوان ذي الرمة، طبع على نفقة الشيخ علي بن عبد الله، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت ١٣٨٤هـ .
- ديوان علقمة الفحل، بشرح الأعلام الشنتمري، تحقيق: لطفي الصقال، مطبعة الأصيل، الطبعة الأولى، حلب ١٩٧٠ .
- روائع الإعجاز في القصص القرآني، محمود السيد حسن، المكتب الجامعي الحديث، الكويت ١٩٨٢ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: انتشارات استقلال، الطبعة الثانية، طهران ١٣٨٣هـ .
- شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، خالد بن عبد الله الأزهرّي (ت ٩٠٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية،
- شرح الحدود النحوية، عبد الله بن علي الفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور زكي فهمي الألوسي، مطابع دار الكتب
- شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان ١٩٩٨.
- شرح المفصل، أبو البقاء موفق الدين الأسدي يعيش بن علي، المعروف بـ (ابن يعيش) (ت ٦٤٣هـ)، ادارة الطباعة
- الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، لبنان ١٩٦٣.
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، الإمام يحيى بن حمزة بن إبراهيم العلوي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان ١٩٩٥ .
- الفعل في القرآن الكريم (تعديته ولزومه)، أبو أوس إبراهيم الشمسان، ذات السلاسل، الكويت ١٩٨٦.
- في النحو العربي (نقد وتوجيه)، الدكتور مهدي المخزومي، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الثانية، بغداد ٢٠٠٥ .
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، دار المعارف، مصر ١٩٦٨.
- الكافية في النحو، أبو عمرو عثمان بن عمر، المعروف بـ (ابن الحاجب) (ت ٦٤٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت (د. ت)
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة،
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق مهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د. ت).
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٨.
- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت ١٩٧٢.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن عبد الكريم، المعروف بـ (ابن الأثير) (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، الطبعة الأولى، القاهرة
- المجيد في إعجاز القرآن المجيد، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني (ت ٦٥١هـ)، تحقيق: الدكتور خالد أحمد

- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر، القاهرة ١٩٦٦.
- معاني الأبنية في العربية، الدكتور فاضل صالح السامرائي، جامعة بغداد، الطبعة الأولى، بغداد ١٩٨١ .
- المعاني في ضوء أساليب القرآن، الدكتور عبد الفتاح لاشين، دار المعارف، الطبعة الثالثة، مصر ١٩٧٨.
- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة ٢٠٠٣.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، مطابع الشعب، مصر ١٣٧٨هـ .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبو عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن علي السكاكيّ (ت ٦٢٦هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، القاهرة ١
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، لبنان ١٩٩٩.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، مؤسسة دار التحرير للطبع
- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرميّ (ت ٨٠٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، لبنان (د.ت).
- النحو العربي (نقد وبناء)، الدكتور إبراهيم السامرائي، مطابع دار الصادق، بيروت (د.ت).
- النحويون والقرآن، الدكتور خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة الحديثة، الطبعة الأولى، الأردن ٢٠٠٢.
- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان ٢٠٠٦.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت ٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٨ .

هوامش البحث

- (١) مقدمة ابن خلدون ٥٤٥ .
- (٢) شرح الحدود النحوية ٣١ .
- (٣) دلائل الإعجاز ٨١ - ٨٣ .
- (٤) شرح ابن عقيل ١ / ١٩ .
- (٥) المصدر نفسه ١ / ٢١٣ .
- (٦) المصدر نفسه ١ / ٤٢٢ .
- (٧) دلائل الإعجاز ١٨٩ .
- (٨) ديوانه ١ / ٣٠٠ .
- (٩) ينظر: دلائل الإعجاز ١٨٩ - ١٩٠ .
- (١٠) ينظر: دلائل الإعجاز ١٨٦ - ١٨٧ .
- (١١) ينظر: الطراز ٥٢١ ، والمعاني في ضوء أساليب القرآن ٢٤٥ - ٢٤٧ .
- (١٢) ينظر: الطراز ٥٢٢ - ٥٢٣ ، والمعاني في ضوء أساليب القرآن ٢٣٦ - ٢٤٤ .
- (١٣) هذا شعر لابن الرومي وتمامه : من نسل شيبان بين الضّالّ والسّلم، ديوانه ٤ / ١٢٩٠ .
- (١٤) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ١ / ١١٢ - ١٢٦ .
- (١٥) المقتضب ٤ / ١٢٦ ، وينظر: شرح ابن عقيل ١ / ١٨٩ .

- (١٦) الأصول في النحو ١/ ٦٧ ، وينظر : للمع ٢٦ .
- (١٧) ينظر: إحياء النحو ١٢٦ .
- (١٨) في النحو العربي نقدً وتوجيه ٧٩ .
- (١٩) الكتاب ٢/ ١٢٧ .
- (٢٠) ينظر: دلائل الإعجاز ٢١٢-٢١٣ .
- (٢١) ينظر: المصدر نفسه ٥٢٧ .
- (٢٢) ينظر: دلائل الإعجاز ١٧٤ ، والتبيان في علم البيان ٤٩ ، والمجيد في إعجاز القرآن ٦٠ .
- (٢٣) ينظر: التعبير القرآني ٢٢ .
- (٢٤) ينظر: التعبير القرآني ٢٢ ، ومعاني الأبنية ٩ .
- (٢٥) ينظر: الطراز ٥١٧ .
- (٢٦) ينظر: شرح المفصل ٨/ ٥٩ ، والاتقان في علوم القرآن ٣/ ٢٥٦ ، ومعاني النحو ٤/ ١١٤ ، والمعاني في ضوء أساليب .
- (٢٧) الإيضاح في علوم البلاغة ١/ ٩٢-٩٣ .
- (٢٨) ينظر: الصاحبي ١٧٩-١٨١ ، والبرهان في علوم القرآن ٦٥٧ ، ونظرية المعنى في الدراسات النحوية ٣٧٤ .
- (٢٩) الأفعال ١/ ٨ .
- (٣٠) ينظر: في النحو العربي نقدً وتوجيه ١١٠ .
- (٣١) شرح الحدود النحوية ٤٨ ، وينظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٠ .
- (٣٢) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ٤٢٢ .
- (٣٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ٧٨ .
- (٣٤) شرح الرضي على الكافية ١/ ٦١ .
- (٣٥) دلائل الإعجاز ١٧٤ ، وينظر : التبيان في علم البيان ٤٩ ، ومعاني النحو ١/ ١٥ .
- (٣٦) ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (نقق) ٧١٥-٧١٦ .
- (٣٧) ينظر: التعبير القرآني ٢٩ .
- (٣٨) ينظر: المصدر نفسه ٣٠ .
- (٣٩) ينظر: الطراز ٥٣٧ .
- (٤٠) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٩٨ ، وفي النحو العربي نقد وتوجيه ٢٠٠ .
- (٤١) ينظر: لسان العرب (كود) ٣/ ٣٨٢ .
- (٤٢) الجمل في النحو ٢٠١ .
- (٤٣) المقتضب ٣/ ٧٥ .
- (٤٤) ينظر: همع الهوامع ١/ ٤٢٤ ، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ١٥٦ .
- (٤٥) ينظر: معاني النحو ١/ ٢٥٥ .
- (٤٦) شرح المفصل ٧/ ١٢٤-١٢٥ .
- (٤٧) ينظر: المصدر نفسه ٧/ ١٢٥ .
- (٤٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٢٣-٢٢٤ .

- (٤٩) جاء في الأصل: ((وإذا قلت: (ما كاد يفعل) فإنك تنفي مقاربة الفعل))، والصواب ما أثبتته .
- (٥٠) معاني النحو ١/ ٢٥٢ ، وينظر : دقائق النحو ١٩٩ .
- (٥١) ديوان ذي الرمة ١٠٨ .
- (٥٢) دلائل الإعجاز ٢٧٤ - ٢٧٥ .
- (٥٣) المصدر نفسه ٢٧٥ .
- (٥٤) ينظر: المصدر نفسه ٢٧٥ - ٢٧٦ .
- (٥٥) دلائل الإعجاز ٢٧٦ - ٢٧٧ .
- (٥٦) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٦٦٢ ، وهمع الهوامع ١/ ٤٢٣ - ٤٢٤ .
- (٥٧) ينظر: الكتاب ١/ ٣٣ - ٥٤ ، والمقتضب ٢/ ١٠٤ ، ٤/ ٣٣٦ - ٣٣٩ ، وشرح المفصل ٧/ ٦٢ ، وشرح الرضي على
- (٥٨) ينظر: الكتاب ١/ ٣٣ - ٣٤ ، وشرح المفصل ٧/ ٦٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ١٣٨ - ١٤٨ .
- (٥٩) دلائل الإعجاز ١٥٤ - ١٥٥ ، وينظر: الفعل في القرآن الكريم ٧١٠ - ٧١٤ .
- (٦٠) مغني اللبيب ٢/ ٦١٢ .
- (٦١) دلائل الإعجاز ١٥٥ ، وينظر: التبيان في علم البيان ١١٤ - ١١٥ ، والمجيد في إعجاز القرآن ١٣٣ - ١٣٤ .
- (٦٢) البحر المحيط ١٠/ ٢٥ - ٢٦ .
- (٦٣) ينظر: دلائل الإعجاز ١٥٤ - ١٥٥ ، والتبيان في علم البيان ١١٦ ، والمجيد في إعجاز القرآن ١٣٥ .
- (٦٤) دلائل الإعجاز ١٦١ ، وينظر : بديع القرآن ١٨٦ - ١٨٧ .
- (٦٥) الكشاف ٣/ ٤٠٥ .
- (٦٦) مغني اللبيب ٢/ ٥٢٥ .
- (٦٧) دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة ٣٠ .
- (٦٨) ينظر: البحر المحيط ٧/ ١٦٧ ، والأشباه والنظائر ١/ ١١١ .
- (٦٩) الكشاف ١/ ١١١ ، وينظر: البرهان في علوم القرآن ٦٨٢ ، والدراسات النحوية واللغوية ٢٨٧ .
- (٧٠) ينظر: مغني اللبيب ١/ ١١١ .
- (٧١) الخصائص ٢/ ٣٠٧ - ٣٠٨ .
- (٧٢) الكشاف ٣/ ٧٨ ، وينظر : إرشاد العقل السليم ٤/ ٢٩٥ .
- (٧٣) البرهان في علوم القرآن ٧٩٨ ، وينظر: تأويل مشكل القرآن ٢٩٨ ، والأمالى الشجرية ٢/ ٢٦٧ .
- (٧٤) ينظر: النحو العربي نقد وبناء ١٦٦ .
- (٧٥) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣٣٢ .
- (٧٦) ينظر: الجنى الداني ٤٤٤ ، وأوضح المسالك ٢/ ٨٩ ، وشرح التصريح ٢/ ١٤ .
- (٧٧) الكشاف ٣/ ٥٩١ ، وينظر: البحر المحيط ٨/ ٥٤٧ ، والمثل السائر ٢/ ٥٣ .
- (٧٨) ينظر: الفعل في القرآن الكريم ٧١٠ - ٧١١ .
- (٧٩) أسرار التكرار في القرآن ٧٤ .
- (٨٠) ينظر : المفصل ٩٥ ، وشرح الحدود النحوية ١٠٩ ، والتعريفات ١١٠ .
- (٨١) ينظر: دلائل الإعجاز ٢٠٢ ، ومفتاح العلوم ١٣١ ، والإيضاح في علوم البلاغة ١/ ٢٦٦ .

- (٨٢) ينظر: دلائل الإعجاز ٢٠٢ .
- (٨٣) قائله علقمة الفحل ديوانه ٧٣ ، ورواية البيت في الديوان هي:
وقد علوت فتود الرحل يسفني يوم تجيء به الجوزاء مسموم
- (٨٤) دلائل الإعجاز ٢١٣-٢١٤، وينظر: النحويون والقرآن ٤٩ .
- (٨٥) ينظر: دلائل الإعجاز ١٧٣، ٢٠٢ .
- (٨٦) المفصل ١٠٠، وينظر: الكافية ٢١٥/١ .
- (٨٧) دلائل الإعجاز ١٠١ .
- (٨٨) المصدر نفسه ١٠٢، وينظر: تلخيص البيان في مجازات القرآن ٢٢٠ .
- (٨٩) ينظر: التبيان في علم البيان ١٢٧ ، والمجيد في إعجاز القرآن ١٤٣ .
- (٩٠) ينظر: دلائل الإعجاز ١٠١، والتبيان في علم البيان ١٢٧، ومعاني النحو ٢٧٥/٢ .
- (٩١) ينظر: الكتاب ١/ ١٧١ - ١٧٤، ٤/ ٢١٨، والمقتضب ٢/ ١١٩، ٤/ ١٤٨، والمحتسب ٢/ ٢٧٤، والكليات ٥٢٢ ،
- (٩٢) دلائل الإعجاز ١٧٤ .
- (٩٣) المصدر نفسه ١٧٥ .
- (٩٤) ينظر: التبيان في علم البيان ٤٩ - ٥٠، والمجيد في إعجاز القرآن ٦٠ - ٦١، والبرهان في علوم القرآن ٧٤٥، وروائع
- (٩٥) في المطبوع: (لأنهما)، وما أثبتته يقتضيه السياق .
- (٩٦) الكشف ١/ ١٠٣-١٠٤، وينظر: معاني الأبنية ١٢-١٣ .
- (٩٧) المثل السائر ٢/ ٥٥، وينظر: الطراز ٢١٦ .
- (٩٨) ينظر: المثل السائر ٢/ ٥٦، والطراز ٢١٥ .
- (٩٩) تحرير التحرير ٥٦٢ .
- (١٠٠) ينظر: الكشف ٢/ ٤٥-٤٦ .
- (١٠١) التعبير القرآني ٢٣ .
- (١٠٢) الطراز ٢١٥ .
- (١٠٣) المصدر نفسه ، الموضع نفسه .
- (١٠٤) الكشف ٢/ ١٧٧، وينظر: البحر المحيط ٥/ ٢٤٨ .
- (١٠٥) معاني الأبنية ١١-١٢، وينظر: التعبير القرآني ٢٤ .
- (١٠٦) ينظر: التبيان في علم البيان ٥٠، والمجيد في إعجاز القرآن ٦٢، وبديع الفوائد ٢٧٣-٢٧٤، ومعاني الأبنية ١٥ .
- (١٠٧) التفسير الكبير ٢٨/ ٢١٢، وينظر: الطراز ٢١١ .
- (١٠٨) الكشف ٤/ ١٨٠-١٨١ .
- (١٠٩) ينظر: التعبير القرآني ٢٧ .